* * *

المدينة الجزائرية بين الأصالة والتجديد

د. عيون عبد الكريم*

الملخص :

تصبو هذه الدراسة إلى إثارة عناصر تحليلية حول إشكالية المدينة الجزائرية التاريخية التي هي خزان حي للتراث المجتمعي والإنساني عبر الزمن، والتي تعاني في الراهن من خطر التآكل والزوال بشكل متسارع، ليس فقط بعامل الاحتلال الأجنبي في الماضي الذي قام بإقحام نمط معماري وعمراني غريب في قلب المدينة الأم، وما نتج عنه من هدم مباني ومنشآت وظيفية وتاريخية، إنما أيضا ما تعيشه أحياؤها القديمة من هجرة سكانها صوب الأحياء السكنية الجديدة بالضواحي تحت ضغط تآكل انهيار البنايات ونقص الترميم وغياب مخططات عمرانية للتهيئة والتجديد، وأمام ندرة مصادر التمويل الرسمي والخاص الذي يسمح بالتدخل المطلوب فإنه ليس بالمستطاع تحسين وصيانة البنايات الضامنة لبقاء السكان بمساكنهم الأصلية، ولن يتأتى تحت وطأة هذه الملابسات إنقاذ المدينة التاريخية وتراثها الذي لا يمكن تعويضه حالة افتقاده.

تعود ظاهرة التمدن في الجزائر في عمقها الحضاري – الثقافي والهيكلي الوظيفي إلى القرن الثاني الهجري الذي عرف استقرار الفاتحين المسلمين الأوائل وانصهارهم في صلب المجتمع الجزائري، وتجلت صيرورة الظاهرة الحضرية في عواصم الدول الإسلامية التي تعاقبت على المغرب الأوسط من رستميين وفاطميين ومرابطين وزيانيين، وصولا للعثمانيين الذين استمر حكمهم إلى نهاية الثلث الأول من القرن التاسع عشر الميلادي، هذه العواصم هي تيهرت، بجاية، ياشير، قلعة بني حماد، تلمسان، الجزائر، يضاف إليها معظم المدن الداخلية والساحلية ذات الأحجام السكانية المتباينة مثل قسنطينة، عنابة، جيجل، بسكرة، بليدة، الأغواط، غرداية، وهران، مستغانم، مازونة، ورجلة...الخ.

أما أصل النشأة فهو متعدد فقد يكون أخذا برأي حاكم المسلمين[1] (حالة تيهرت التي أسست عام 154 هـ – 771م) أو تجمعات حول مساجد أقامها مرابطون أو تقاطع طرق القوافل التجارية، إلا أنه لا يمكن الإقلال من أهمية المدن التي قامت على أنقاض مدن قديمة (حالة قسنطينة، ميلة...) أو كانت مجاورة لمدن سابقة لها في التاريخ (حالة تبسة، عنابة....) لكن هذه المدن أضافت بما لها من مورفولوجيا عمرانية جديدة رونقا بديعا ماديا وروحيا يستجيب لمتطلبات وسلوكيات المجتمع آنذاك.

---

* أستاذ محاضر، كلية علوم الأرض والجغرافية والتهيئة العمرانية – جامعة قسنطينة، الجزائر.

ولعل المتفق عليه بين المؤرخين المحايدين أن الصدمة التاريخية التي اعتورت المدن الجزائرية كانت بفعل الاحتلال الفرنسي (1830 – 1962) جراء إجراءات الهدم الذي طال أجزاء من هذه المدن أو إزالتها نهائيا، وإقحام المدينة الأوروبية ذات المواصفات الثقافية المخالفة وذلك في جسم المدينة الأم، وكان من نتيجة هذه الإجراءات، إنفراط وحدة النسيج العمراني والوظيفي لهذه الأخيرة وإضعاف حيويتها ونموها المورفولوجي الطبيعي لتتحول إلى مجرد مدينة تراثية مجزأة ومهددة بالتآكل والاندثار تحت وطأة الزمن ما دامت هي الأخرى شكلاً مادياً لآثار الاحتلال الأجنبي طويل الأمد.

فما هي ملامح الأصالة العمرانية – المعمارية للمدينة الجزائرية ؟

ينحو كثير من المهندسين المعماريين ذائعي الصيت ومنهم حسن فتحي[2] إلى "أن لكل شعب هندسته المنتجة مع الزمن وهي ذات خطوط منتقاة ومفضلة لديه تماما كلغته ولباسه وفولكلوره"، وهي إشارة إلى ثقافة المجتمع ذات البعد الإنساني أيضا الأستاذ شابو (G. Chabot)[3]، "أن المدينة يجب أن يكون لها ماض معروف يدعو لاعتزاز فضلا عن امتيازات قانونية تمنحها تسمية المدينة، أما الأستاذ ليفي ستووس (Levi – Strauss)[4] فينزع إلى "أن المدينة هي علم قائم على الدلالات" فلا يكفي بعدها الوظيفي إنما لا بد لها من دلالات تاريخية وفنية تعبيرية، وهو المنحى الذي دعا إليه أستاذ المدن الشهير جمال حمدان[5] في القول بأن "المدينة تاريخ محفوظ ومصنع للحضارة".

تجمع الدراسات التاريخية للمدن الجزائرية على أن الملامح الأساسية التي تميزها هي ذاتها الجامعة للمدن الحواضر التي عاصرتها بالمشرق العربي الإسلامي، وأهم ما يمكن سرده في هذا الشأن:

- حضور المسجد الجامع الذي يتوسط المدينة، إضافة للسوق المحاذي له، وتنتشر حواليه خدمات أساسية للسكان (حمامات عمومية – محطات للعابرين....) وهي دلالة على تكامل الأنشطة الدينية والقضائية، والاجتماعية، والاقتصادية، والتجارية، والخدمية بالمدينة.
- قصبة المدينة التي يكون لها موضع الإشراف على عموم المدينة كمقر للسلطة السياسية[6] والدفاعية راسمة بذلك جاذبية عمرانية تسندها وتتفاعل معها، آخذة شكلا دائريا أو شبه دائري أو مخروطيا.
- سور المدينة بأبوابه رمز حماية استقلالية المدينة وتحديد حجمها المثالي، يكون فاصلا لها عن الأرباض أو الفحوص بما تمثله من أنوية تابعة قابلة للتطوير واستقطاب الوافدين الجدد.
- الاستقلالية الداخلية للأحياء والحارات السكنية تجسيدا لمبدأ الاختلاف والتنوع وتعايش الأديان داخل مجتمع المدينة تمشيا مع روح الإسلام منذ العهد الأول (دولة الرسول بالمدينة).
- شوارع الربط المتعرجة ذات مستويات التراتب من العام للخاص إنطلاقا من النواة المركزية إلى باب السور الخارجي مع شبكة الدروب المغلقة والأزقة الضيقة خدمة للسلوك الفردي والاجتماعي فضلا عن التكيف مع الظروف الطبيعية المحيطة.
- انفتاح المدينة عبر أبوابها الرئيسية على إقليمها الريفي وتفاعلها معه ومع محيطها السكاني، عكس المدن الرومانية المغلقة ذات الطابع العسكري والمعروفة بالبلاد.

أما فيما يتعلق بالعمارة التي كانت سائدة بهذه المدن فإن لها مواصفات العمارة العربية الإسلامية التي تتسم اختصارا بالتالي:

- التناغم المعماري المناخي الطبيعي الذي يراعي حالتي البرودة شتاء، والحرارة الشديدة صيفا، وظاهرة الرياح والأتربة الفصلية، لهذا تكون عادة مادة البناء محلية المصدر كاستخدام الحجر الطيني المجفف والحجارة المصقولة والسقوف القرميدية خاصة منها النماذج الأندلسية البديعة.[7]
- تصميم المنزل المفتوح على السماء لما يحمله ذلك من معاني التجلي الديني أيضا بصحنه الداخلي (أو الحوش بالمصطلح المحلي) مصدر الشمس والهواء والمطر والنور، وحديقته الداخلية الريفية الطابع وإحاطته بحوائط خارجية صماء تضمن حرية الحركة بالداخل للأفراد والحريم دون إزعاج أعين الغرباء.
- تكتل المباني وإلتصاقها المسند بزوايا تكسر أشعة الشمس وتعمل على تناوب الظلال والشعور بالحماية وطمأنينة العيش الاجتماعي.
- توزيعات هندسية فنية ووظيفية داخلية بالمنزل مثل فتحات النوافذ وملاقف الهواء وقباب تكييف الهواء البارد والساخن، والمشربيات الخشبية ضامنة الرؤية والاحتجاب والضوء والعزلة الأسرية، وأحواض الماء ونافورة الصحن، والزخرفة الفنية الراقية والمنمنمات وخطوط القرآن الكريم على الجدران.

الشبكة الحضرية للمدن الجزائرية التاريخية وصعوبات تقدير أحجامها :

هناك صعوبات حقيقية تقف أمام الباحثين فيما يتعلق بجمع إحصائيات ديمغرافية وتقدير أحجام التجمعات الحضرية الجزائرية خلال الفترة الممتدة من القرون الوسطى إلى الاحتلال الفرنسي وهذا بسبب ندرة الوثائق وتشعبها في كتابات الرحالة المؤرخين، وهو الأمر الذي حدا ببعض الدارسين لاستخدام تقنيات تعويضية لتقريب عدد السكان المحتمل مثل إدخال عدد الطرقات وطولها في عملية التقدير، أو عدد الحمامات العمومية للتجمعات، أو عدد المنازل، أو عدد المساجد، أو المساحة المشغولة بالعمران أو الاكتفاء بحساب مساحة المسجد الجامع.... وغيرها.

فإذا أخذنا وجهة نظر المؤرخ أندريه ريمون (André Raymond)[8] فإن الحمام العمومي يقابله 4000 شخص وأن عدد 398 شخصا بالهكتار الواحد تصلح لقياس حجم المدن التقليدية الإسلامية على وجه العموم.

أما المؤرخ فانتير دوبار ادي (Venture Deparadis) فيقدر بأن كل 10 أشخاص يقابلهم منزل واحد في الحواضر الجزائرية، وهناك المؤرخ ليزين (A. Lezine)[9] الذي قام بدراسة على مدينة تونس ويرى بأن المسجد الجامع يمكن اعتماده كأساس للقياس في هذا الموضوع وتطبيقا لذلك على الميدان وجد بأن المصلى الواحد على مساحة مستطيل الصلاة بالأرضية (0.60 م / 1.35 م) يقابله عادة ما بين 3 إلى 4 أشخاص على مستوى التجمع الحضري.

وهناك طريقة أخرى للتقدير تتمثل في اللجوء لسجلات الضرائب المتنوعة على الوحدات العقارية أثناء الفترة العثمانية وصولا لقياس حجم سكان المدينة، وهو الأمر الذي لا يتوفر دائما بسبب الطمس الذي لحقها على أيدي الاحتلال الفرنسي للجزائر.

تدل كل هذه الوسائل التقديرية على الدرجة غير الكافية لدقة الإحصائيات المقدمة على مستوى الأبحاث نظرا لتعددها واختلاف أساليب القياس المطبقة، مما يزيد من فروق الأرقام المحصلة ويضفي صعوبات أكثر على هذه المسألة.

إذا أخذنا على سبيل المثال ما أورده المؤرخ أندريه ريمون في تقديره السكاني لمدينة الجزائر نجده ما بين 30.000 و 35.000 نسمة عام 1830 وهو الرقم ذاته الذي جنح إليه دارسون آخرون مثل أندريه نوشي (A. Nouchi) وإيف لاكوست (Y. Lacoste)[10] إلا أن الجدير بالتنويه ما أورده المؤرخ المذكور من إحصائيات للأقليات الدينية والعرقية التي كانت مقيمة بمدينة الجزائر آنذاك وهي 4000 تركي، 3000 كرغلي، 5000 يهودي، 2000 مليون إفريقي، 16000 موريسكي حضري، 5000 إباضي، ومئات من المسيحين وغيرهم، ويعلل المؤرخ إياه هذه الظاهرة بكون المدن الإسلامية عامة كانت تحترم الحريات الدينية وتضمن السلام الاجتماعي والتعايش بين جميع السكان[11].

وحسب دراسة أنجزها الأستاذ جيلالي ساري[12] فإن شكل التراتب الحجمي للمدن الجزائرية إبان الاحتلال الفرنسي عام 1830 كانت تقف على رأسه مدينة الجزائر (30.000 نسمة)، تليها قسنطينة (ما بين 25000 إلى 30000 نسمة) ثم تلمسان (15000 نسمة) تليها مدينة معسكر (10.000 نسمة) يعقبها مجموعة مدن: مليانة، المدية، البليدة، وهران، (المنحصرة في أي منها ما بين 7000 و10.000 نسمة). ثم يلي ذلك مجموعة المدن الصغرى ما بين 2000 إلى 3000 نسمة ممثلة في مسيلة، ميلة، بوسعادة، تبسة. ثم أحجام التجمعات الأقل من ذلك وتضم المراكز التقليدية لحواضر مثل جيجل، شرشال، تنس،... الخ

مورفولوجيا المدن التاريخية ووظائفها الحضرية :

تجدر الإشارة إلى أن فترة الحكم العثماني بالجزائر هي آخر مرحلة نضج وظيفي عرفته المدن الجزائرية خاصة منها المدن الكبيرة ذات الإشعاع الإقليمي مثل قسنطينة (بايليك الشرق) أو تلمسان، أو وهران (بايليك الغرب)، وأن ذلك تزامن مع مرحلة الاكتمال المورفولوجي لمدينة الجزائر (عاصمة الدولة) من حيث مخطط المدينة، والنسيج العمراني واستعمالات الأرض الحضرية، وهو الأمر الذي كان عرضة للتخريب مع دخول الاحتلال الفرنسي العسكري عام 1830 الذي أقحم أنماطا عمرانية غريبة في قلبها العمراني ناهيك عن إهمالها وكسر حيويتها وتحويل استعمالات الأرض لخارج أسوارها أو تغيير وظائفها بالداخل، وهو المصير نفسه الذي عرفته المدن المتوسطة والصغرى مما أدى إلى توقيف تطورها المرفولوجي.

أما وظائف المدن الجزائرية قبل الاحتلال فيمكن اختزالها في التالي:

في إطار نظام إشعاعي متمركز بنوع من التراتب يحدده خط ارتفاع المباني المتناقص باتجاه الأطراف هناك تكامل في وظائفها من إدارية والتي أورد بشأنها الأستاذ المؤرخ المختص في الفترة (ناصر الدين سعيدوني) بأنه أدق نظام إداري في شمال إفريقيا في عهد العثمانيين[13]، وهناك أيضا وظيفة المدينة الدينية ممثلة في الجامع الكبير الذي تتمحور حوله عناصر العمران الحضري وتشرف عليه هيئة الأوقاف التي يدخل ضمن اختصاصها التعليم العام، والمشافي، والخدمات العامة، وللمحتسب دوره في مراقبة تطبيق مبادئ الدين في عمليات التجارة واستخلاص المكوس، وهناك أيضا الوظيفة الاقتصادية للمدينة بفضل نظام الأسواق من مركزية إلى صغيرة (السويقة) تخدم أحياء المدينة، يضاف إلى ذلك النشاطات الإنتاجية قرب أبواب المدن تلافيا للتلوث والضجيج وهناك المدابغ وصناعات الأفران خارج أسوار المدينة.

والمدينة مركز مالي رئيسي بفضل أنظمة الخراج والزكاة والجزية والضرائب ونظام الوقف الذي يمول على وجه التحديد الخدمات الاجتماعية والتكافل الاجتماعي الذي هو مبدأ أساسي يعمل به مجتمع المدينة.

هجوم التغريب العمراني – المعماري على الحواضر الجزائرية بقوة الاحتلال :

من المؤكد تاريخيا أن سقوط مدينة الجزائر في 5 جويلية 1830 في أيدي الاحتلال الفرنسي، رغم اندلاع المقاومة الوطنية العنيفة بقيادة الأمير عبد القادر بالغرب الجزائري، إلا أن إجراءات المحتل في التجريد المادي والمعنوي لشخصية الأمة واقتلاع مقوماتها الحضارية قد شرع في تطبيقه بالقوة والعنف الوحشي تحت غطاء استصدار الترسانة القانونية، ومن هذه الإجراءات المنفذة ميدانيا التالي:

- وضع اليد على الأوقاف الإسلامية بقانون (دو برمون de Bourmont) في 8 سبتمبر 1830.
- مصادرة الأراضي الزراعية الخصبة وطرد السكان صوب المناطق الجبلية والصحراء، والتطهير الوحشي للسكان المالكين المقاومين (على سبيل المثال، ثم إفناء بالقتل لـ 12000 شخص من قبيلة العونية بسهل متيجة) [14].
- إفراغ بعض المدن من سكانها بالقوة تمهيدا لتخريب منشآت العمرانية والوظيفية وإسكان مستوطنين أوروبيين وافدين بدلاً منهم في مرحلة لاحقة.[15] (يذكر بأن مدينة الجزائر فقدت ثلثي سكانها في خمس سنوات ما بين 1830 – 1835).
- إنهاء القضاء الشرعي الإسلامي إبتداء من عام 1834 وحله نهائيا بقرار مؤرخ في 1866/12/13 (والذي أعيد العمل به بعد الاستقلال في ميدان الأحوال الشخصية).
- هدم المنشآت الدينية بالمدن وتحويل بعضها إلى كنائس أو مخازن حسب الحاجة، على سبيل المثال لا الحصر بتاريخ 1832/12/18 حصل تحويل جامع كتشاوة بمدينة الجزائر إلى كاتدرائية (سميت سيدة الجزائر) بعد تقتيل 4000 من السكان المعتصمين داخله، وفي وهران حول مسجد سيدي محمد الهواري إلى مخزن عام لتموين العساكر الفرنسيين، وفي تلمسان حول مسجد سيدي أبو الحسن إلى متحف أثري، وفي قسنطينة حول مسجد صالح باى الى كنيسة[16].

وسوف نورد أهم التغيرات الجذرية التي مست النسيج العمراني للمدن الجزائرية من خلال عرض حالتي مدينة الجزائر ومدينة قسنطينة.

أ) مدينة الجزائر :

حسب المؤرخ روزيه (G. Rozet)[17] فإن حاضرة الجزائر عام 1831 تعرضت لتحطيم قنوات مياهها من قبل جنود الاحتلال قصد توفير المياه لخيولهم، واقتلعت الأخشاب من بيوت كثيرة استعملها الجنود الفرنسيون في طهي طعامهم، أيضا حصل تخريب أرباض المدينة بباب الواد عزون، إذ يذكر الجنرال بروصار (Brossard) أن هناك 900 مسكن ريفي مستها عمليات الهدم، كما يذكر (سيمون بفايفر الألماني)[18] في مذكراته عن احتلال مدينة الجزائر أن هناك 128 مسجدا من جملة 176 من مساجد المدينة هدم وأحرق، وهناك مساجد أخرى اتخذت ثكنات ومخازن عسكرية، ونفس التخريب عرفته الحصون الإسلامية بما في ذلك القصبة وحتى حدائق المدينة لم تنج من التدمير، أما المؤرخ الجزائري للفترة حمدان بن عثمان خوجة في كتابه المرأة، فيشير إلى فظائع التخريب التي كانت بأمر الجنرال كلوزيل قضى فيها على الأحياء الصناعية التقليدية، والأسواق، وكذلك الحي الثقافي للمدينة بتهديم القيصرية المختصة في نسخ وبيع الكتب، وسوق الحدادين، ومعامل الكتان والنسيج، ومصانع الحرير التي كانت أهم صناعة تميز مدينة الجزائر على المستوى الدولي.

ويمكن حصر عمليات تغيير المدينة العربية إلى المدينة الأوروبية بصفة شبه كاملة حسب المراحل التالية:

- قام المهندسون الفرنسيون (بواريل، وساسيريو، وبوبار) عام 1837 بإعداد تصاميم للمدينة الأوروبية البديلة العربية عن طريق إجراءات هدم مباني هذه الأخيرة دون اعتبار لنوعية المباني وأهميتها التاريخية، ثم جاءت مرحلة إسكان المستوطنين الأوروبيين الأوروبيين عام 1839 بعد تحويل الجزء الجنوبي من المدينة الأم إلى النمط المعماري الأوروبي.
- امتد المخطط العام للمدينة الأوروبية لاحتلال الجزء العلوي من المدينة العربية بتاريخ 10 ديسمبر 1864 حيث شيدت المباني ذات الطوابق المتعددة تطاولا على المساكن الأصلية، وتم أيضا شق شارعين رئيسيين بعد التهام مجموعة المباني في قلب المدينة الأم.
- تقرر تحويل شامل لأسماء شوارع مدينة الجزائر إلى أسماء أوروبية عام 1864 في إطار مخطط واسع المدى لتحويل أسماء المدن الجزائرية برمتها إلى أسماء تمجد التاريخ والحضارة الأوروبية، وقد لخص مؤرخ الفترة جورج مارسيه (G. Marçais) الهدف من ذلك إلى اعتبار مدينة الجزائر بمثابة نموذج مشابه لشوارع وأحياء مرسيليا الفرنسية.

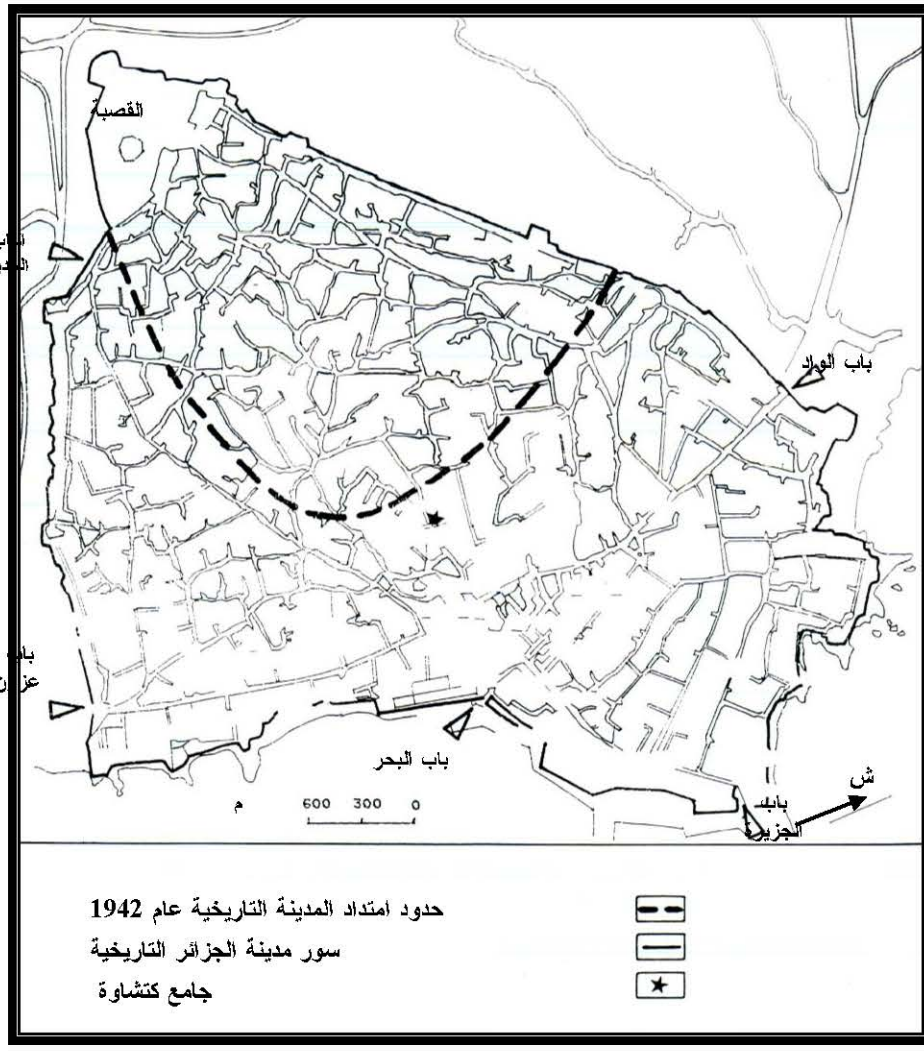

مخطط (1) : مدينة الجزائر التاريخية قبل 1830 (تاريخ الاحتلال الفرنسى).

- تم الإعلان عن مخطط تجديد مدينة الجزائر بصفة كاملة سنة 1929 ساهم فيه المهندس المعماري الشهير لوكوربيزييه (le Corbusier) ونتيجة تطبيق المخطط ظهرت العمارة الأوروبية الشاهقة ما بين سنوات 1930 – 1942 وذلك للمرة الأولى كحلقة وصل بين المدينة الأوروبية ومنطقة المرسى المركز الاقتصادي للمدينة. وتحولت الجزائر العريقة بصفة نهائية إلى كيان صغير معزول عمرانيا ووظيفيا يتمثل في جزء القصبة المتبقي من المدينة المحتلة والذي لا يتجاوز مساحته 10/3 من إجمالي مساحة المدينة التاريخية، ويرجع الفضل في انتشال هذا الجزء من عملية الإزالة إلى "جمعية الجزائري القديمة"[19] التي أسست بجهود جزائريين عام 1905.

ب) مدينة قسنطينة :

عاشت مدينة قسنطينة – عاصمة بايليك الشرق – احتلالا أجنبيا في نهاية أكتوبر 1837، ورغم المقاومة الوطنية بقيادة أحمد باي التي استمرت خارج المدينة لغاية عام 1848 إلا أن قانون المحتل المؤرخ في 9 جوان 1844 كان غطاء لضرب هوية المدينة ووحدتها العمرانية بتقسيمها إلى قسم أوروبي منشأ يحكمه القانون المدني الفرنسي وقسم عربي خاضع للحكم العسكري، أما مراحل مخطط الهدم والبناء فكانت كالتالي:

- **المرحلة الأولى** شملت هدم القصبة عام 1840 وإنشاء ثكنة عسكرية محلها على مساحة خمسة هكتارات كانت ضامنة لحماية أحياء أوروبية أقيمت بقربها، كما أنشئ الحي الإداري الفرنسي مثل دار الولاية (التي بنيت عام 1849) ودار البلدية (أنشأت عام 1854). وتم شق أطول شارع رئيسي يقسم المدينة الأم إلى قسمين يسمى شارع جورج كليمنصو (G. Clemenceau) يربط ساحة لابريش بباب القنطرة، وتصطف على جانبيه مباني العمارة الأوروبية، ثم أتبع بشق شارعين رئيسيين آخرين في القسم العلوي هما شارع فرنسا (Rue de France) وشارع ساسي (Rue Sassy) كانا حاسمين في إنهاء كلي للمباني العربية وإحلالها بالعمارة الأوروبية[20]. وبذلك اكتملت صورة مخطط احتلال المدينة عام 1850 حيث نجد الحي الأوروبي يحتل مساحة 15 هكتارا منها 5 هكتارات مخصصة للثكنة العسكرية ويسكنه حوالي 840 شخصا عدا الجيش، والحي العربي على مساحة 15 هكتارا منها 4 هكتارات مخصصة لحارة اليهود ويقطنها 15550 نسمة منهم 3150 يهودي.[21]
- **المرحلة الثانية** ما بعد 1870 شهدت بناء المرافق العامة الأوروبية مثل المسرح البلدي (بني عام 1883)، ودار الفلاحة، ودار العدالة، ودار النقابة، والجامعة الشعبية، والكوليج البلدي، ودار البريد (بنيت عام 1919)، كما ظهرت مجموعة الأحياء الجديدة كالمنظر الجميل، وفوبور لامي، وحي القنطرة، ونواة سيدي مبروك.... الخ وذلك استجابة لتوسع المدينة الأوروبية التي بلغ سكانها عام 1919: 36333 شخصا أي نسبة 49% من إجمالي سكان مدينة قسنطينة، وهي مرحلة ظهور نمط الفيلا الأوروبية بالمدينة.
- **المرحلة الثالثة** ما بعد 1920 التي عرفت انفجارا عمرانيا في المساحة والسكان وصل إلى 239 هكتارا عام 1937 منها 125 هكتارا تحتله المدينة الأوروبية و60 هكتارا للمنشآت العسكرية، مقابل 42 هكتارا، "لحي الأهالي المسلمين" و12 هكتارا للحي اليهودي، وبعد أن وصل إجمالي السكان في ذلك التاريخ 114000 نسمة[22].
- **المرحلة الرابعة** ما بعد 1938 إلى استقلال البلاد عام 1962 وهي المرحلة التي شهدت اندلاع حرب التحرير الوطنية عام 1954 وما نجم عنها من سياسة المحتل في بناء المحتشدات السكنية

بالضواحي بهدف عزل الثوار بالجبال، لذلك عرفت المدينة هجرة وافدة من الأرياف القريبة والبعيدة وأدى ذلك لمشاكل عمرانية واجتماعية في غاية التعقيد. [23]

استمرار حالة تدهور المدن التاريخية بعد الاستقلال :

شهدت سنوات الاستقلال الأولى حركة انتقال سكاني نشيط داخل المدن الكبرى الجزائرية حيث كان اتجاه الحركة من الأنوية القديمة إلى أحياء المدينة الأوروبية، هذه الأخيرة التي عايشت ظاهرة المساكن الشاغرة من قاطنيها الأوروبين الذين غادروها بشكل جماعي إلى أوطانهم إثر إعلان الاستقلال الوطني في 5 جويلية 1962، وهي الظاهرة نفسها التي مست الحي اليهودي بالمدينة القديمة. موازاة مع ذلك ظهرت حركة إحلال سكاني كثيف بالنواة القديمة نجمت عن موجات الرافدين الجدد من خارج مدينة قسنطينة مصدرها الأرياف القريبة والبعيدة، والذين قصدوها آملين في حياة نوعية واعدة بتوفير السكن والعمل والتعليم والصحة وشروط الحياة الميسورة في ظل مناخ السيادة الوطنية المسترجعة بعد قرن وثلث قرن من الاحتلال الفرنسي.

لقد ترتب عن إعادة توزيع سكان المدن اختلال في فعالية الوظيفة السكنية بالمدينة القديمة التاريخية التي أصبحت في سنوات قليلة تعاني من تهديد خطير تمثل في تصدع مجمل المباني وتآكلها المتسارع تحت عوامل نقص الصيانة والترميم وغياب ملحوظ في التمويل المطلوب من أجل تجديد البنايات السكنية وتهيئة المحيط العمراني.

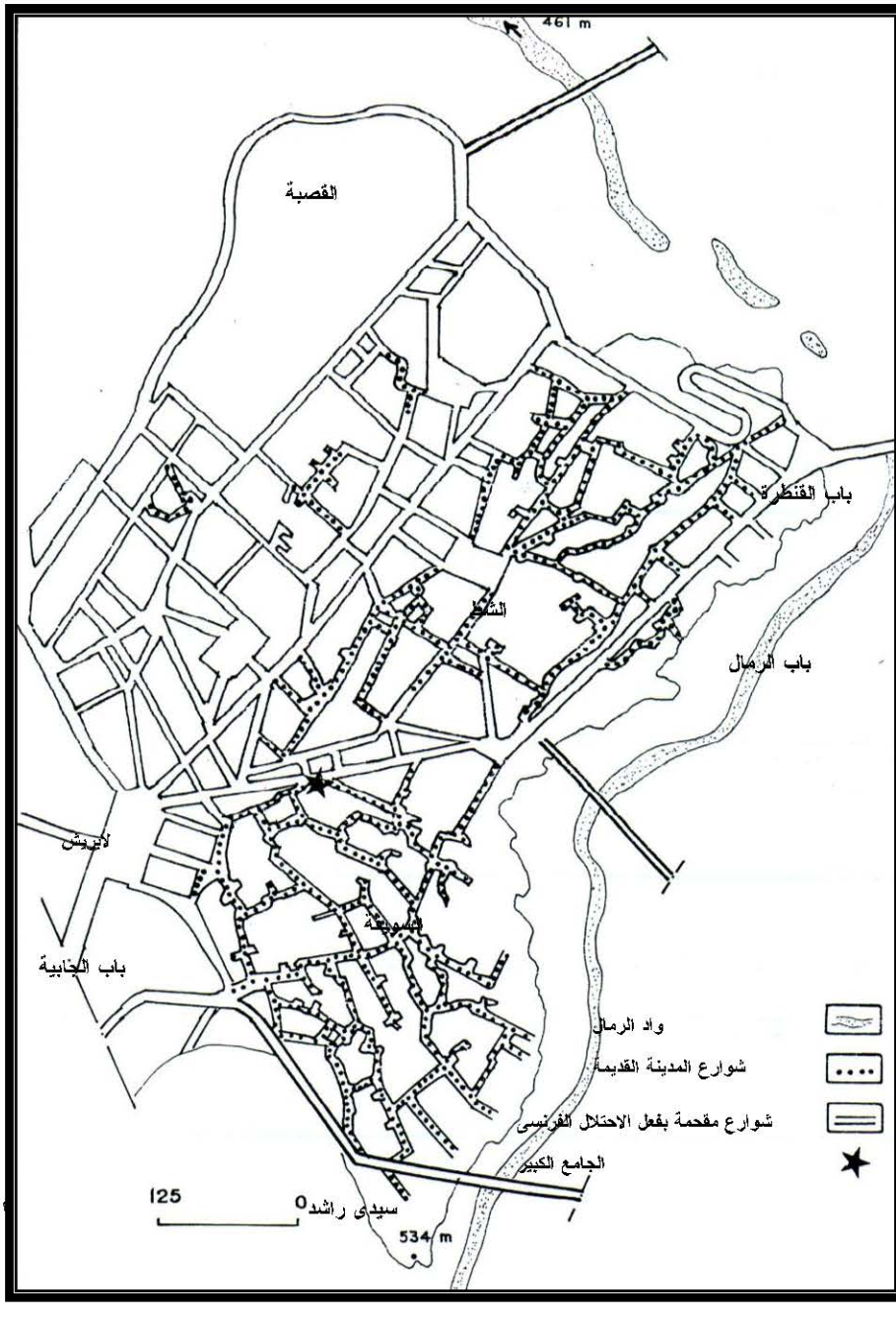

مخطط (2) : مدينة قسنطينة التاريخية فى الحاضر.

ولعل الجدير بالتنويه أن مدينة الجزائر كانت قد احتضنت ملتقى حول "تجديد وإعادة بناء المراكز التاريخية في المغرب العربي" بتاريخ 4 أكتوبر 1972 وكان من توصياته "ضرورة القضاء على الخصوصية الاستعمارية، واللاتوازن في المدينة القديمة، وحماية الإرث الثقافي الأصيل وتبليغه للأجيال، وإعادة تهيئة النسيج العمراني، وإعادة استعمال وتقويم النصب التذكارية، لكن تلك التوصيات لم تحدد

الإجراءات الاستعجالية المالية والقانونية الكفيلة بإيقاف تدهور المباني وانهيارها، علما بأن المدن التاريخية عامة في المغرب الأقصى (فاس، مراكش....) وكذلك المدن التونسية (تونس، سوسة، ...) لم تتعرض لتدمير هويتها العمرانية والحضارية بعامل الاحتلال الأجنبي خلافا لحال المدن الجزائرية.

فإذا أخذنا مدينة قسنطينة القديمة كعينة دراسية للحالة العمرانية والسكنية خلال مرحلة الاستقلال مباشرة، يتضح بأن النواة تتموضع على مساحة 42 هكتار[24] بنسبة 2.9% من إجمالي المدينة الكبرى عام 1973، وتضم 8192 مسكنا و15138 غرفة، وأن سكانها يبلغون 47514 نسمة بنسبة 14.2% من إجمالي سكان المدينة وبذلك تصل النواة القديمة أعلى كثافة مساكن (195 مسكن /هكتار)، وأعلى كثافة غرف (360 غرفة / هكتار) قياسا بالمتوسط العام للمدينة (32 مسكن / هـ و73 غرفة / هـ).

ورغم أن ضغط السكان على حاجيات المسكن ومتطلباته هو بذات المستوى العام للمدينة (بدرجة تزاحم 3.1) لكنه لا يتناسب مع الحد الأمثل المعمول به عادة (1.5).

ورجوعا لدراسة قام بها صندوق التجهيز الجزائري بتاريخ 9 أكتوبر 1961 عن "حالة الصخر العتيق" فقد كانت أول إنذار عن ظاهرة المباني المهددة بالانهيار التي أعطت نسبة 37.5% من عموم المباني منها 2.1% انهارت بالفعل و 29.2% هي بحالة سيئة، وأن الجزء السفلي من المدينة القديمة يضم 67% من المباني بحالة سيئة جدا.

وتشير إحصائيات مدينة قسنطينة لعام 1980 أن هناك عدد 347 مسكناً منهارة يسكنها 3000 نسمة، أما الجزء السفلي فكان يضم لوحده 36 مسكنا منهارا و17 مسكنا مهددا بالانهيار و37 مسكنا في حالة سيئة و41 مسكنا بحالة متوسطة.

وحسب تقرير لجنة التجهيز والتهيئة العمرانية لولاية قسنطينة لعام 2000 فإن العدد الإجمالي لبنايات المدينة القديمة يبلغ 927، منها 25% بحالة جيدة و21% بحالة متوسطة، و21% بحالة متدهورة وأن هناك نسبة 33 % من إجمالي المباني بحالة انهيار وهدم.

رغم وجود دراسات وتقارير وشكاوي السكان على مستوى أجهزة بلدية المدينة حول هذا التهديد المتزايد للحياة العمرانية، إلا أن ذلك لم يوقف هذه الحالة التي قدرت بمعدل من 2 إلى 3% سنويا هو حالة انهيار المباني خلال الفترة 1962 – 1980 لكنها ارتفعت في وتيرتها إلى 8 – 10% سنويا لغاية عام 2000، مما نجم عنه تحول أحياء بكاملها إلى أطلال كما هي الحال بالجزء السفلي وأجزاء بالشمال الشرقي من النواة، ولعل معهد عبد الحميد بن باديس التاريخي أحسن مثال على خسارة التراث المعماري الذي كان ضحية الإهمال والذي لا يمكن تعويضه، ناهيك عن مآثر حضارية أخرى (مساكن تاريخية – مدارس الأحياء – معالم..... الخ).

التراث المعماري – العمراني بين المحافظة والتجديد :

إن التراث المعماري مصدر اعتزاز الأمم قاطبة في الشرق والغرب، وهو مدعاة لإيصاله للأجيال القادمة وإلى عولمته كتراث إنساني مفيد، وفي هذا الصدد نشير إلى أن "قصبة الجزائر" كانت قد صنفت في الثمانينات من طرف منظمة اليونسكو كجزء من التراث العالمي الواجب المحافظة عليه وترميمه.

ويبقى السؤال حول العناصر الواجب المحافظة عليها من هذا التراث المعماري خاصة وأن هناك جوانب يمكن التخلي عنها أو تطويرها ضمن مفهوم المعاصرة[25]، وهو التوجه الذي كان مثار اهتمام عديد من البلدان الأوروبية، حينما تجري تهيئة وتجديد الأحياء التاريخية للمدن، إلا أن إشكالية المدن الإسلامية العربية في الجزائر تبقى فريدة لما أصابها من هجوم الاحتلال الأجنبي وتشويه وهدم مس جوهر مآثرها الحضارية خلال التاريخ، وهناك تراكمات إضافية جاءت بعد ذلك وزادت الإشكالية تعقيدا نذكر منها:

- إهمال المؤسسات الرسمية للمدن التراثية وعدم ترقيتها، مما زاد من تآكلها وتهديد بقائها رغم عدم غياب الدراسات والتقارير التي تحذر من خطورة حالتها العمرانية المتدهورة باستمرار.
- أمام ضغط الاحتياجات السكنية لسكان المدن الكبرى عامة، فإن المخططات العمرانية التوجيهية (مثل المخطط العمراني الرئيسي P-U-D والمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير P- D- A- U كانت أولوياتها حل مشكلة النمو الحضري وتوجيهه خارج نطاق المدن (أحياء سكنية جديدة – مدن توابع – مدن جديدة....) أما الأنوية القديمة لهذه المدن فكانت على الدوام عبئا جديدا من خلال الطلب على السكن باعتبارها مراكز طرد سكاني.
- اقتصار الاهتمام الرسمي في المحافظة على المعالم التاريخية والأثرية مثل قصور البايات وبعض المساجد والمساكن الفخمة.... دون مجمل الكتلة العمرانية لهذه المدن التاريخية.
- عدم تنمية الوظائف التقليدية للمدن القديمة وإخراجها من عملية حلول مشاكل الإسكان الحضري، والاهتمام أساسا بالمشاكل المتعلقة بمظهر المدينة كالمرور خاصة.
- غياب المدرسة التراثية ذات البعد العالمي عند المهندسين الحضريين أثناء اقتراحهم مناطق التوسع العمراني، مما انعكس سلبا على حياة المجتمع وثقافته بعامل ضغط نموذج المسكن الاقتصادي وعلب الخرسانة المسلحة الجاهزة والتي عممت على الأحياء السكنية المنشأة منذ الاستقلال ولغاية راهن القرن الواحد والعشرين.

لعل السؤال الملح طرحه في هذا المقام هو مدى توفر فرص تجديد الأنوية القديمة وحسب أي معيار يجري هذا التجديد؟ وهل يعني التحسين والترميم أم التحديث والتعويض؟ ووفق أي نموذج معماري يمكن اعتماده؟....

إن التجديد عملية تغير المعلم الحي برمته أو أجزاء منه وهو يتألف من كتل أو وحدات سكنية يجري استبدالها بعناصر أو أشكال جديدة معاصرة تساير بنوع من الانسجام المنظر العام للمدينة، أما التحسين والترميم فيعني إزالة بؤر التصدع القديمة وترميمها والحفاظ على إيحاءاتها التراثية الأصلية، أما التحديث فهو عملية تعويض القديم بأجساد جديدة تتطلبها الحياة العصرية من حيث شروط العمل والسكن والترفيه والتنقل.

إن هذه العمليات على أهميتها تستدعي هيئات مختصة للقيام بحصر وتقويم المآثر التراثية بالمدينة، تكون ملمة بالظروف البيئية والطبيعية والبناء المعماري والحياة البشرية والهياكل القاعدية...

إلخ. وفي هذا الصدد يرى الأستاذ ساطع محلي[26] أن من الخطأ استبدال القديم كلية أو تحنيط القديم تحت شعار حماية التراث، وأحسن مثال على ذلك تجربة ألمانيا "في عملية التجديد الحذرة" لأحد أحياء برلين المسمى كرويزبيرغ ما بين سنوات 1982/1963 والتي تتلخص خطوات التجديد له في التالي:

- ربط العملية التجديدية مع حاجيات السكان ونشاطاتهم اليومية، وإعطاء الأهمية للمحلات التجارية بنفس القدر الذي يمنح للمساكن وعدم الفصل بينهما.
- عدم تعطيل المرافق أثناء التنفيذ وإجراء التعديل على المساكن في الحدود الدنيا ودعمها.
- تعديل البناء الخرب مع احترام التراث في عملية التهيئة من خلال منح فرص اللقاء مع السكان المعنيين، واحترام آرائهم بالندوات والنشرات الإعلامية، وإشراكهم الموسع في عمليات الإنجاز قصد الإسراع بالعمل وتلافي تعطيله.
- تحسين المنظر العام للمباني بتنويع الأشكال والألوان والزخرفة الفنية في إطار الانسجام والأصالة في الفن المعماري، وهذا بمساهمة الفنانين المحليين.

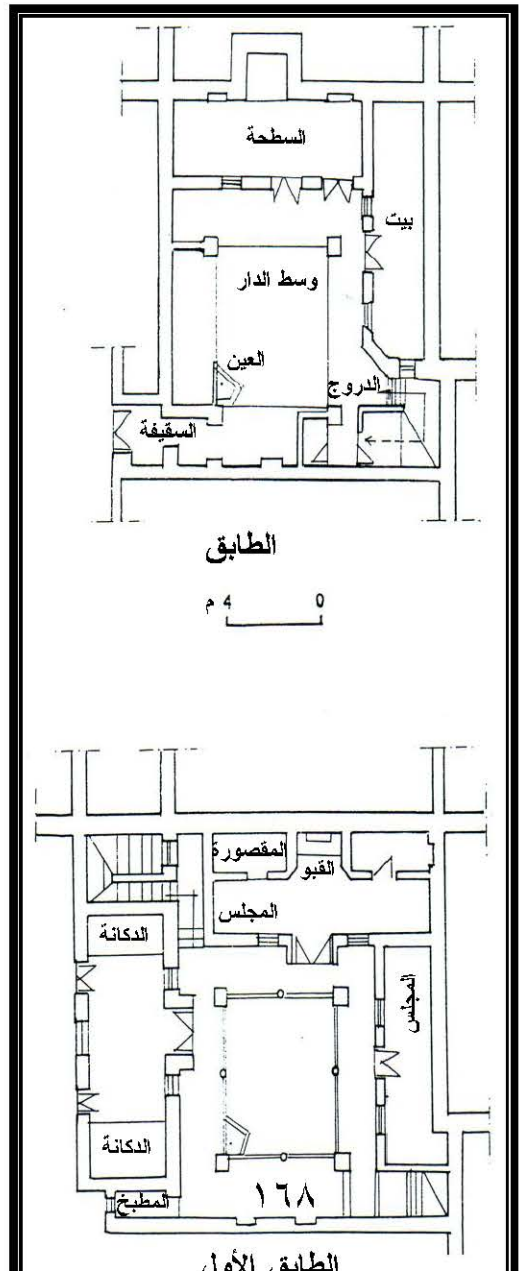

Source : La médina de Constantine, Doct. 3ème cycle -1985- S. Meskaldji

مخطط (3) : نموذج تصميم المنزل العربي بالمدينة القديمة.

إن إسقاط هذه المساعي التجديدية على المدينة الإسلامية العربية من شأنه إحداث تعديلات على البيت الأصيل بعناصره الداخلية والخارجية (حمام، تدفئة، واجهات، باحات داخلية، نوافير مياه، الفن التراثي الجمالي، الحارات، الشوارع، الممرات، الدروب....) ويمكن أن تكون هناك جملة من أنواع التهيئة والتدخلات المحدودة حسب طبيعة المباني وظروفها كالتجديد، والتحسين، والتحوير، والتعديل، والمحافظة على التراث، وهي مبادئ صيانة المباني التاريخية التي يمكن أن تشمل بعض الأفكار المتميزة في هذا المجال نذكر منها:

- اعتبار المدينة ككل حضاري معني بالترميم والصيانة والتجديد، وليس مجرد معالم تاريخية معزولة عن محيطها العمراني الطبيعي.
- سن قوانين تشدد على حظر البناءات الفوضوية المستحدثة داخل الأنوية القديمة.
- تشجيع إبقاء السكان الأصليين بهذه الأنوية بدل تهجيرهم إلى الأحياء الجديدة.
- تعميق ثقافة تراثية جادة من خلال البرامج التعليمية المتخصصة ووسائل الإعلام.
- دعم الجمعيات الأهلية للتراث – مثل "جمعية قصبة الجزائر" و"جمعية الصخر العتيق بقسنطينة" وغيرها وربطها بالهيئات العالمية لصيانة التراث المعماري.
- رصد ميزانية تمويل وطنية وإقليمية لدعم المدن القديمة وتهيئتهما تبعا لبرامج زمنية محددة.
- دعم مجهودات السكان في ترميم مساكنهم طبقا لمعايير الصيانة المدروسة وذلك من خلال هيآت مصرفية خاصة بهذا الشأن.

محاكاة النمط المعماري العمراني الأصيل في المجاورة السكنية الجديدة :

أظهرت دراسات كل من لويس ممفورد (L. Menford) وكلانس ستين (C. Sten) عن المدينة المثالية الحديثة فكرة تدوير واجهات المنازل ومداخلها بعيدا عن الشارع لتطل على المزروعات الخضراء بحيث تكون الكتلة العمرانية هي الوحدة الأساسية في المدينة بدل الشارع، أما النشاطات التجارية فيمكن عزلها عن المساكن والمجال الأخضر، وهذا يمنح فرصة فريدة عن إمكانية استلهام التراث المعماري الأصيل في إنشاء التوسعات السكنية الجديدة[27] والتي هي ممكنة التحقق من خلال:

- مرونة المدينة أو الحي لاستيعاب التراث ضمن المخطط العمراني العام باقتراح تجميع الأنشطة المركزية حول عصب رئيسي للمشاة بما يحقق فرص اللقاء الدائم بين أفراد المجتمع السكاني ويزيد من الثراء الاجتماعي.
- تطويع المجاورة السكنية لحضور التراث باختيار النموذج الإشعاعي الدائري أو المربع الأبعاد حسب ظروف الموقع بحيث ينال محور التجمع الجامع الكبير إلى جانب السوق الرئيسي.
- التركيز على التجهيزات الأساسية الثقافية والاجتماعية وضمان القصوى في خدمة المجتمع السكاني.
- احترام التوازن البيئي للمجاورة السكنية كنقاوة الهواء، والهدوء، والحزام الأخضر، والمنتزهات، والقرب من الغابات والأراضي الزراعية.
- عدم الأخذ بالأنماط الشبكية الأوروبية التي جاءت بها التيارات العمرانية مثل بوهوس (Bauhaus) وسيام (Ciam) لعدم انسجامها مع سلوكيات المجتمع والمناخ الطبيعي المحلي.

أما على مستوى إشكالية البناء السكني فيمكن تلمس الحلول بمراجعة التوزيعات الفراغية المعمارية داخل المسكن وخارجه عبر بعض الأفكار التالية:

- مراجعة نمط البناء الاقتصادي[28] (منازل العلب أو أحياء النوم cité – dortoir) التي لا تزال جارية التطبيق في الجزائر منذ الاستقلال إلى اليوم خاصة منها مراعاة حجم العائلة ودرجة إشغال الغرف والسلوك الاجتماعي والثقافي للأسرة.... الخ.
- الخروج من إسكان الأزمة إلى الإسكان الحضاري بتغيير أشكال مؤسسات التمويل واعتبار رغبات المجتمع الحقيقية وتعديل نظرة الكلفة الاقتصادية التقليدية.
- ترقية المحيط السكاني المباشر عبر توسيع أرصفة الشوارع، وحماية المنشآت من أشعة الشمس والأنواء الجوية، والحد من الشوارع الطويلة والربط بالمرافق والخدمات مع تلافي استعمال السيارات، والتفعيل الوظيفي للمفردات العمرانية الخارجية (فناء، شارع، مسجد، متجر، مدرسة، ساحة، ملعب، حديقة،...) واندماجها بأفضل صورة مع محيطها السكني.

لتجسيد هذه الأهداف العمرانية السكنية لابد من تضافر جهود عديده من المختصين في هذه العملية كالمهندس المعماري، والمهيئ الحضري، ورجل الاقتصاد، والاجتماع، وعالم النفس، والمختص القانوني، والمهندس المدني، والمؤرخ، والفنان.... الخ.

إن العمارة والعمران ثقافة وحضارة وهي إجابة موضوعية ونمط حياة السكان وعاداتهم السلوكية المثلى، وحتى يكون نجاحها ممكنا لا بد من دراسات متكاملة جادة على المستوى الميداني المتشعب.

خاتمة :

إن الدعوة لاستلهام التراث الحي بمدننا التاريخية وإسقاطه على المجاورة السكنية الجديدة، لا يعني بالضرورة عودة بالعمران الحضري إلى مرحلة ما قبل التصنيع، لأن حتمية التطور المورفولوجي للمدينة العربية الإسلامية لا يجب أن يكون في منأى عن متغيرات العصر، إلا أن الحوار العلمي يبقى قائما

حول البعد الاجتماعي السلوكي لحياة الإنسان الجزائري ضمن الحواضر الجديدة، ونوع الأنماط السكنية الملائمة المتوازنة التي تنال رضاه وتحقق رغباته المشروعة. لذلك سيكون المسكن الأصيل المحوّر ضمن المحيط السكني الطبيعي والتوزيعات الفراغية المتباعدة بكل عناية أمرا قابلا للتحقيق، بفضل الفرص المتاحة للأبحاث العلمية متعددة الاختصاص المستقطبة من المهندس المعماري الحضري الذي يناط به تجسيدها في تشكيلات معمارية – عمرانية بمنظور تفعيل أي مآثر مفيد وصالح للبقاء من موروثنا الحضاري المتميز عند إنشاء مدينة المستقبل المنشود.

الهوامش والمراجع

1. جودت عبد الكريم يوسف (1984): العلاقات الخارجية للدولة الرستمية – المؤسسة الوطنية للكتاب – الجزائر – ص 30.
2. حسن فتحي Hassan Fathi (1970)
Construire avec le peuple, la bibliographie Arabe – Sindbad, Paris
3. G. Chabot (1948): Les villes – Paris p 8 – 14 :
4. Revue : l'Architecture d'haujourd'hui – Paris – N° : 153 de 1970 – 1971
5. جمال حمدان (1963): المدينة العربية – القاهرة – ص 3
6. القصبة في الجزائر تعني القلعة أو الحصن بسائر البلدان الإسلامية الأخرى.
7. نزح إلى الجزائر بين القرنين 16 و17 الميلادي حوالي 40.000 من الموريسكيين منهم عدد من المهندسين المعماريين مثل موسى الأندلسي وعلي إبراهيم بن موسى وغيرهما ساهموا في بناء مساكن ومعالم بمدينة الجزائر، نقلا عن المرجع:
André Raymond (1985) : Grandes villes arabes à l'époque ottomane bibliothéque arabe Sindbad – Paris p 53.
8. André Raymond – Opcité p 62.
9. (A) Lezine (1971) : Deux villes difriqiya Paris p. 20.
10. (I) Lacoste et (A) Nouchi et A prenant (1972): L'Algérie passé et present. pp. 218 – 224
11. André Raymond Ibid P117
12. جيلالي ساري (1976): التحضر في الجزائر – الفصل 14 من مجلد التحضر في الوطن العربي – معهد البحوث والدراسات العربية – القاهرة ص 506.
13. ناصر الدين سعيدوني (1985): النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني 1792 – 1830 المؤسسة الوطنية للكتاب – الطبعة الثانية – الجزائر ص 139 – 144.
14. تركي رابح (1974): الشيخ عبد الحميد بن باديس فلسفته وجهوده في التربية والتعليم – الشركة الوطنية للنشر والتوزيع – الجزائر – ص 89.
15. وضاح شرارة (1979): الحركات السياسية الدينية أو التمهيد للدولة – مجلة دراسات عربية عدد 8 – السنة 15 – حزيران ص 41.
16. أحمد الخطيب (1985): جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها الإصلاحي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص: 49 – 50.
17. G. Rozet : (1833) : voyage dans la region d'Alger – Paris p 264.
18. أحمد السليماني (1989): تاريخ مدينة الجزائر – ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ص ص 101 – 104.
19. أحمد السليماني – مرجع سابق ص 103.
20. Chive et Bertier / l'évolution Urbaine de Constantine de 1837 à 1937 Constantine p 78.

21. محمد الهادي لعروق (1984): مدينة قسنطينة دراسة في جغرافية العمران – ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر، ص 89.
22. محمد الهادي لعروق، مرجع سابق ص 96.
23. مزهود الصادق (1986): أزمة السكن في مدينة قسنطينة – رسالة ماجستير – جامعة قسنطينة 1986، ص 104.
24. محمد الهادي لعروق – مرجع سابق، ص 292.
25. محمد عمارة (1980): التراث في ضوء العقل – دار الوحدة – القاهرة، ص ص 6 – 13.
26. ساطع محلي (1985): المجلة الجغرافية السورية، شباط 1985 – ص ص 42 – 73.
27. محمد العبد الله النويصر (1991): مجلة جامعة الملك سعود – مجلة العمارة والتخطيط، الرياض ص 51.
28. Elizabeth Fabry (1980): Algérie 1980 les Conditions du Projet I.A.U.C.

* * *

التأثير الاجتماعي الاقتصادي لجيب ولاية مدحاء العماني في أراضي دولة الإمارات

د. مصطفى محمد البغدادى*

مقدمة :

تعد سلطنة عمان من الدول ذات الشكل المجزأ لأنها تتكون من أربع مناطق منفصلة عن بعضها البعض وهى:

1. محافظة مسندم: تقع فى أقصى الشمال الشرقى لدولة الإمارات أى يفصلها عن بقية أجزاء السلطنة جزء من أراضى دولة الإمارات العربية المتحدة، وهى بهذا تطل على مضيق هرمز من الشمال وعلى خليج عمان من الشرق بينما يحدها غرباً وجنوباً دولة الإمارات.
2. ولاية مدحاء : وهى ولاية عمانية داخل الأراضى الإماراتية.
3. باقى مناطق سلطنة عمان الممتدة من الحدود الشمالية لمنطقة الباطنة شمالاً حتى بحر العرب جنوباً وتشترك حدودها الشمالية مع دولة الأمارات كما تشترك حدودها الغربية مع المملكة العربية السعودية والحدود الجنوبية الغربية مع دولة اليمن .